اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

أكسون موبيل . . عقدة أم حل ؟

عباس الغالبي

حكومة المركز تقول إنها عقود غير قانونية ، وحكومة الإقليم تتحدث عن دستورية عقودها مع شركة النفط الأمريكية العملاقة أكسون موبيل ، والرئيس الأمريكي أوباما طمأن الحكومة الاتحادية برسالة توضيحية بحسب بيان صادر عن الحكومة مؤخرا ، والاتهامات والجدل البيزنطي قائم حتى اللحظة .

مشهد الخلاف الدائر بين المركز والإقليم حيال شركة أكسون موبيل مازال يمثل عقدة كبرى مستعصية الحل ، في وقت يعده البعض حلا ممكنا ، سيكون السبيل الأمثل والممهد الحقيقي لحل الخلافات الأخرى بين الطرفين ، وستكون الحلول ممكنة للمشكلات الأخرى كافة .

ومن خلال متابعتنا حيثيات الخلاف نرى أن لا مرونة من قبل الطرفين ، وكل يدّعي دستورية وقانونية ما يذهب إليه ، في وقت لم نلمس موقفا جديا من قبل شركة أكسون موبيل نفسها يوضح طريقة تعاملها مع الموضوع لاسيما وان الحكومة الاتحادية منعت الشركة ذاتها من التنافس على الفرص الاستثمارية لجولة التراخيص الرابعة ، حيث أن هذه الشركة ذات سمعة عريضة في عالم الصناعات النفطية ولها استثمارات مهمة وكبيرة في بلدان كثيرة ، وترغب في أن تكون لها استثمارات مهمة في العراق .

وفي حقيقة الأمر فإن وجود شركة مثل أكسون موبيل في العراق غاية في الأهمية ولا يمكن التفريط بها ، خاصة إذا ماعرفنا أن القطاع النفطي أحوج ما يكون اليوم للتكنولوجيا والتقنيات الحديثة والخبرة والكفاءة التي تمتلكها هذه الشركة في عالم الصناعات النفطية ، حيث لابد من التعامل المهني مع الموضوع بعيداً عن الخلافات السياسية وحتى القانونية .

والخلاف حيال هذا الموضوع يندرج ضمن إطار حزمة من الخلافات بين المركز والإقليم ، كما نرى أنه سيكون مدعاة لإذابة الخلافات الأخرى في حالة إنهائه ، ولكن حالة التأزيم والتصعيد هي اللافتة للنظر وابتعد الأمر عن توصيف الخلاف القانوني إلى خلاف سياسي أصبح عقدة وليس حلا ، ما يتطلب أن تنصبّ الجهود باتجاه تشكيل لجان رفيعة المستوى لبحث أوجه الخلاف الحقيقية والوصول إلى نتائج وحلول سريعة ، كما يمكن في الوقت نفسه الاهتداء إلى مؤسسات وأفراد من المختصين محليين وأجانب وتجاوز الخلافات وحسم هذا الملف الشائك والاستنارة بآراء الخبراء منهم بما يكفل حق المركز والإقليم ،وبالنتيجة مصلحة الشعب العراقي عربا وكردا .

ولابد من الإشارة هنا إلى أن العقود النفطية كافة تبرم من دون الاستناد إلى قانون خاص ينظم عملية استثمار وإنتاج وتوزيع النفط ومشتقاته ، وهذا ما يجعل الحكومة تلجأ إلى هذه العقود ضمن جولات تراخيص انتهت أربع منها وقد تعقد جولات أخرى ، فالضرورة تستدعي أن يصار إلى إقرار قانون النفط والغاز الذي مازالت مسودته محل خلاف بين القوى السياسية .

أكدت إقرارها بعد عيد الفطر

اللجنة المالية :نصف الموازنة التكميلية مخصّص للكهرباء

□ بغداد /المدى

مطالبة بضرورة طرح قطاع الكهرباء في جولات التراخيص

قالت اللجنة المالية في مجلس النواب إن نصف الموازنة التكميلية مخصصة للكهرباء مشيرة إلى أن إقرارها سيكون بعد عيد الفطر .

وقال عضو اللجنة المالية حسن اوزمن البياتي في تصريحات صحفية إن الموازنة التكميلية بلغت (١٠) ترليونات دينار وتم تخصيص أكثر من (٥) ترليونات دينار للكهرباء كدفع مستحقات الشركات أو إنشاء استثمارات جديدة في الطاقة. بينما النصف الباقي سيتم تخصيصه للقضايا الاستثمارية والتشغيلية الأخرى.وأشار إلى أن البنك الدولي اعترض على بعض فقرات الموازنة البالغ عددها (٢١) فقرة، موضحا أن اعتراضه ينحصر في الفقرات التشغيلية كما حصل في الموازنة العامة.

وأضاف: إن الموازنة وصلت إلى مجلس النواب الأسبوع الماضي على أمل مناقشتها يوم الأربعاء القادم في اللجنة المالية ومن ثم ترفع إلى رئاسة مجلس النواب لمناقشتها في القراءتين الأولى والثانية خلال الأسابيع المقبلة حتى يتم التصويت عليها بعد عيد الفطر المبارك.

و أعلنت الحكومة في وقت سابق عن إقرار الموازنة التكميلية لعام ٢٠١٢ الحالي بمبلغ يصل إلى نحو (١١) تريليون دينار وسيتم تسليمها إلى مجلس النواب للمصادقة عليها، مشيرة إلى تخصيص (٤٠) ألف درجة وظيفية كحاجة فورية ضمن الموازنة التكميلية.

وأقرت الحكومة في الخامس من كانون الأول الماضي موازنة العام الحالي التي تبلغ (١٠٠) مليار دولار (نحو ١١٧ تريليون دينار عراقي) وبعجز يصل إلى (١٣,٥) مليار دولار (نحو ١٧ تريليون دينار).

في الوقت نفسه أكد عضو لجنة الطاقة البرلمانية النائب علي الفياض عدم جواز استجواب وزير الكهرباء في البرلمان، فيما أشار إلى أن دمج وزارتي "مقترح دمج وزارتي النفط والكهرباء يحتاج إلى دراسة وتمعن، لا سيما أن الوزارتين تحويان عددا كبيرا من الموظفين".

وأضاف الفياض "بما أن هناك نائبا لرئيس الوزراء لشؤون الطاقة وهو من يجمع الوزارات المختصة للتداول في توفير الطاقة النفطية فهي حلقة يمكن السيطرة عليها". وكان عدد من وسائل الإعلام ذكرت، في ١٥ حزيران ٢٠١٢، أن لجنة النفط والطاقة النيابية قدمت طلبا إلى رئيس مجلس النواب لاستجواب وزير الكهرباء عبد الكريم عفتان والمفتش العام للوزارة علاء محي الدين بقضايا إدارية وفنية من خلال قرار الوزير وأخرى ملفات فساد تخص المفتش العام في الوزارة، وتجدد حاليا الحديث عن الموضوع .

إلى ذلك طالب الخبير الاقتصادي سيف الحلفي بضرورة طرح قطاع الطاقة الكهربائية في جولات تراخيص على غرار ما يشهده القطاع النفطي.

وقال الحلفي لـ/ دنانير / إن سعة حجم المحفظة الاستثمارية التي يضمها قطاع الكهرباء بحاجة إلى توفير تسهيلات تشريعية ومرونة في التحرك السريع لتنفيذ الأعمال بالاعتماد على جولات تراخيص تنظمها وزارة الكهرباء يمكن من خلالها إنشاء محطات طاقة قادرة على إنتاج ما يكفي من حاجة البلد من الكهرباء.

ولفت الحلفي إلى أن العمل لابد أن يتجه بثلاثة مستويات ويتضمن حلولا سريعة ومتوسطة وبعيدة الأمد لمشكلة نقص الطاقة الكهربائية، عبر محطات سريعة تعالج النقص بنسب معينة ومحطات يتم انجازها خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات وثلاث محطات عملاقة تنجز بفترات انجاز طبيعية بقدرات إنتاجية عالية .

ويذكر أن عدداً من المحطات الكهربائية التي تم تنفيذها خلال السنوات السابقة تعرضت لمشاكل عديدة منها سوء الإدارة وعدم اختيار كفاءات قادرة على التعامل مع هذه المحطات .

البصرة تمنع الوزارات من تنفيذ مشاريع فيها

□ البصرة /المدى

اتخذت الحكومة المحلية في البصرة قرارا يقضي بمنع الوزارات من تنفيذ مشاريع في المحافظة قبل التنسيق معها، فيما أشارت إلى أن الهدف من هذا القرار هو الحد من ظاهرة تقاطع وتداخل المشاريع العمرانية والخدمية.

وقال محافظ البصرة خلف عبد الصمد لـ"السومرية نيوز"، إن "الحكومة المحلية قررت أن لا تسمح للوزارات وتشكيلاتها بتنفيذ مشاريع عمرانية وخدمية في المحافظة إلا بعد التنسيق معها وأخذ موافقتها رسمياً".

وأضاف أن "القرار يهدف إلى وضع حد لظاهرة التداخلات والتقاطعات بين المشاريع التي تنفذها الوزارات والحكومة المحلية في المحافظة، فمن غير المعقول أن تقوم دائرة بالبناء ثم تأتي دائرة أخرى وتهدم".

ولفت المحافظ إلى أن "القرار اتخذ من دون العودة إلى الوزارات المعنية إلا أن نسخاً منه سترسل لها"، مضيفاً أن "الكثير من الأرصفة والجزرات الوسطية التي عمرتها الحكومة المحلية بتمويل من موازنة المحافظة حطمت في غضون الأشهر القليلة الماضية نتيجة تنفيذ مشاريع وزارية لا علم لنا بها بشكل مسبق".

في الوقت نفسه حمل رئيس مجلس محافظة البصرة صباح البزوني نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني ووزراء كهرباء سابقين مسؤولية تأخير بناء ثلاث محطات عملاقة لتوليد الطاقة الكهربائية في المحافظة بسبب الإجراءات التي اتخذوها بهذا الشأن والتي عطلت بناء تلك المحطات".

وقال في تصريح صحفي إن الشهرستاني ووزراء كهرباء سابقين يتحملون مسؤولية تأخير بناء تلك المحطات العملاقة لتوليد الطاقة الكهربائية في المحافظة،والتي كانت قد أقرت للمحافظة ".

وأشار إلى أن تلك المحطات لو تم انجازها لتغيرت حالة التجهيز الكهربائي للمحافظة وأسهمت في حلها جذريا ".

وأوضح "أن المحطات هي الرميلة وشط البصرة والنجيبية وبطاقة إنتاجية تصل إلى ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسين ميكاواط لتوليد الطاقة الكهربائية في المحافظة.

شركة أميركية تعتزم العمل بالمثنى

□ السماوة /وكالات

أعلنت هيئة استثمار المثنى عن رغبة شركة (ماستر مودلير) الأميركية بإنشاء معمل استثماري للإسمنت في المحافظة.

وقال مدير إعلام الهيئة علي الشمري إن شركة (ماستر مودلير) الأميركية تقدمت بطلب إلى هيئة استثمار المثنى من أجل إنشاء معمل لإنتاج مادة الاسمنت في بادية السماوة متضمنا استعداد الشركة لتلبية جميع الشروط الفنية والقانونية بما ينسجم وقانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته. وأضاف: أن الاستقرار الأمني الذي تنعم به المحافظة ووفرة المواد الأولية الداخلة في صناعة الاسمنت كانا من بين أهم العوامل التي دعت الشركات إلى البحث عن فرص الاستثمار في المحافظة وطلب إنشاء معمل لإنتاج مادة الاسمنت.

ويشار إلى أن الهيئة منحت في وقت سابق عددا من الرخص الاستثمارية لإنشاء معامل اسمنت في بادية السماوة ومن بينها معمل اسمنت الدوح الذي يجري العمل بتنفيذه حاليا حيث وصل إلى مراحل متقدمة في نسب الانجاز.

الزراعة: سنصدّر المحاصيل الإستراتيجية

□ بغداد /المدى

تعهدت وزارة الزراعة بأنها ستصدر المحاصيل الإستراتيجية بعد خمسة أعوام من الآن، مشيرة إلى أن العراق اكتفى ذاتيا من المحاصيل الزراعية من الخضراوات والفواكه باستثناء التي لا تنتج محليا.

وقال وكيل الوزارة غازي العبودي في تصريحات صحفية إن "وزارة الزراعة تنفذ حاليا مشاريع منها تقنيات الري الحديثة التي تم استيرادها من الخارج وتوزيعها على الفلاحين والمزارعين"، مؤكدا أن "الانتهاء من هذه المشاريع سيحول العراق إلى دولة مصدرة للمحاصيل الاستراتيجية بعد خمسة أعوام من الآن".

وأشار العبودي إلى أن "الوزارة ومن خلال المبادرة الزراعية حققت نتائج كبيرة في رفع الإنتاج الزراعي في العراق إلى نسب جيدة، بعد أن كان الإنتاج فيها لا يذكر"، مشيرا إلى أن "الإنتاج المحلي للحنطة ارتفع من الصفر إلى ٥٨ ٪ من حاجة السوق المحلية".

وتابع العبودي أن "الوزارة رفعت نسبة إنتاج اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء وبيض المائدة إلى ٥٠ ٪، وبنسبة ٢٥ ٪ بالنسبة لمحصول الشلب"، مؤكدا أن "الوزارة تعمل على رفع إنتاج محصول الحنطة خلال العام الحالي إلى ثلاثة ملايين طن بفارق ٥٠٠ ألف طن عن إنتاج العام الماضي".

وأضاف العبودي أن "الوزارة استطاعت من خلال البحوث التي تم إجراؤها من استنباط بذور تتحمل الملوحة للحنطة والشلب والذرة، فضلا عن حاجتها إلى كميات قليلة من الماء"، مؤكدا أن "العراق استطاع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي لكافة المحاصيل من الخضراوات والفواكه باستثناء تلك التي لا تنتج محليا.

برلماني :العراق سينضمّ لمنظمة التجارة العالمية

□ بغداد /المدى

أكد عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية سلمان الموسوي أن العراق سينضم إلى منظمة التجارة العالمية ليكون عضوا دائما فيها بعد سنتين.وقال الموسوي في بيان صحفي اطلعت عليه المدى إن انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية أمر في غاية الأهمية بغض النظر عن الأصوات المطالبة بعدم انضمامه تحت ذريعة التبعات التي يحملها هذا الانضمام وهو أمر خاطئ". وأضاف "كان من المفترض أن يكون العراق من الأعضاء الدائمين في المنظمة قبل سنتين لأنه عضو مراقب في منظمة التجارة العالمية ○اكزات□ منذ أكثر من خمس سنوات وبالتالي ستكون له امتيازات وعليه مسؤوليات ".

وأوضح الموسوي أن "المنظمة طلبت من العراق أن يتقدم بخطوات جادة في هذا المجال، وان يكون بيئة جاذبة للاستثمار من خلال تشريع مجموعة من القوانين التي من ضمنها قانونا التعرفة الكمركية وحماية المستهلك من الاحتكار ضمن قانون حماية المنتج المحلي وقانون العلامة التجارية". ولفت إلى انه "إذا ما طبقت كل هذه الأمور فسيكون العراق مستعدا للانضمام إلى المنظمة العالمية التي تحوي أكثر من ١٥٠ دولة". وتابع إن "هناك من يدعي أن الانضمام إلى هذه المنظمة يحمل العراق تبعات لكنه لا يعلم أن ذلك سيكون محفزا له نحو تحسين وضعه الاقتصادي إضافة إلى انه سيكون طرفا في رسم السياسات الاقتصادية العالمية لا مراقبا فقط.

تشكيل لجنة لمتابعة مراحل استبدال العملة

□ بغداد /المدى

كشفت عضو اللجنة المالية في مجلس النواب ماجدة التميمي عن تشكيل لجنة مالية فرعية مراقبة سير مراحل استبدال العملة الجديدة. وقالت التميمي بحسب الوكالة الإخبارية إن اللجنة المالية شكلت لجنة فرعية يرئسها عبد الحسين الياسري لمتابعة سير مراحل استبدال العملة الجديدة نتيجة تلكؤ البنك المركزي فيها منذ سنتين.

وأضافت: إن اللجنة ستطلع على نماذج للعملة الجديدة وستعقد اجتماعاً مغلقاً لتحديد وقت ضخ العملة في الأسواق، والتوصل إلى شعارات لوجهي العملة بحيث تكون بعيدة عن النعرات والصراعات الداخلية وشاملة لكل مكونات العراق.

وأوضحت: أن الدستور العراقي ينص على إدخال اللغتين العربية والكردية وهما اللغتان الرسميتان سواء كانت في إقليم كردستان أو في وسط وجنوبي العراق.

استحداث شركة فاحصة للبضائع بين العراق وايران

□ بغداد /المدى

كشف وزير التخطيط عن نية الوزارة استحداث شركة فاحصة للبضائع بين إيران والعراق ، فيما توقع أن تبدأ الشركات العالمية التي تعاقد معها العراق مؤخرا الفحص السلع عملها خلال أيام وقال بيان صادر عن وزارة التخطيط واطلعت عليه المدى إن الوزير علي يوسف الشكري بحث مع السفير الإيراني في بغداد حسن دنائي فر سبل تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين

وأوضح الشكري خلال لقائه بالسفير الإيراني أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين قد شهدت تطورا كبيرا خلال السنوات الماضية الأمر الذي عزز العلاقات السياسية أيضا .. مشيرا إلى أن العراق قد تعاقد مؤخرا مع ثلاث شركات عالمية كبيرة لغرض القيام بمهمة فحص السلع والبضائع الداخلة إلى العراق ..

ولفت الشكري إلى أن العقد في مرحلة التدقيق النهائي من قبل أمانة مجلس الوزراء متوقعا أن تبدأ هذه الشركات عملها خلال الأيام القليلة المقبلة ..

وبين أن عمل الشركات الجديد بالإضافة إلى الشركة الفرنسية ومختبراتنا الوطنية من شأنه خلق انسيابية عالية في دخول السلع والبضائع إلى العراق

وجرى خلال اللقاء مناقشة تفاصيل وآليات قيام الجانب الإيراني بتدريب الكوادر العراقية في إيران بناء على مذكرة التفاهم التي وقعها البلدان .. وفي هذا السياق أوضح وزير التخطيط أن الوزارة انتهت مؤخرا من تحديد نوعية الدورات المطلوب إقامتها لتدريب الكوادر العراقية فضلا عن إعداد قوائم بأسماء واختصاصات المتدربين وسيتم الشروع بإقامة هذه الدورات بعد شهر رمضان المبارك مباشرة .

من جانبه أعرب السفير الإيراني عن سعادته بالمستوى الذي وصلت إليه العلاقات في مختلف المجالات بين البلدين .. معربا عن رغبة بلاده في زيادة وتيرة التبادل التجاري من خلال تأسيس الشركة الفاحصة التي ستساهم كثيرا في دعم وتطوير العلاقة التجارية بين إيران والعراق.